http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2101) السنة الثامنة - الجمعة (15) نيسان 2011

أمانة بغداد تكشف عن تسلمها خمس سيارات خاصة بصدام وعدي من رئاسة الوزراء

بغداد متابعة المدى

كشفت أمانة بغداد،امس الخميس، أنها تسلمت من رئاسة الوزراء خمس سيارات خاصة تعود للرئيس العراقي السابق وعائلته ستضاف إلى مجموعة السيارات الأثرية الموجودة في الأمانة، داعية إلى التعامل مع النظام السابق بطريقة أنه نظام حكم البلاد وترك خلفه آثارا ومقتنيات وجزء منها السيارات.

وقال مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد في حديث لـ"السومرية نيوز"، إنه "تمت إضافة عدد من السيارات القديمة والخاصة والتي تعود لفترة حكم رئيس النظام السابق صدام حسين ونجله عدي صدام إلى ما موجود من سيارات في الأمانة تعود للرؤساء والملوك الذين حكموا العراق خلال فترة تمثل مرحلة تمتد منذ ثلاثينيات القرن الماضي وحتى نهايته".

وأوضح مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد أن "السيارات المضافة هي خمسة وكانت بحوزة أمانة مجلس الوزراء قبل أن نستلمها منها رسمياً"، لافتا إلى انه "من المؤمل استعادة سيارات أخرى في وقت لاحق".

وأشار عبد الزهرة إلى أن "الأمانة ستسعى لاستعادة السيارات والمقتنيات التي تعود إلى النظام السابق باعتبارها ثروة للعراقيين جميعا"، داعيا إلى "التعامل مع النظام السابق بمفهوم أنه نظام حكم البلاد وكانت لديه آثار ومقتنيات وجزء منها السيارات، ومن حق المواطن والأجيال القادمة الإطلاع عليها بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الحكومية التي حكمت البلاد حتى إذا كان الناس لا يتحملون وضع النظام السابق".

ولفت عبد الزهرة إلى أن "السيارات التي تسلمتها هي فريدة وثمينة وتمثل مقتنيات وآثار الأنظمة التي حكمت العراق على مدى عشرات السنين".

وبين مدير العلاقات والإعلام في أمانة بغداد ان "الأمانة تهتم بكل من حكموا العراق وبالتالي فأن من يأتي إلى الأمانة للإطلاع على السيارات سيجد أن حلقات مقتنيات وأثريات الملوك والرؤساء متسلسلة"،مؤكدا أنه "عندما ستجد الأمانة المكان المناسب لعرض تلك السيارات أمام المواطنين، فضلا عن توفر الظروف الملائمة فأنها ستخرجها من مكانها وتضعها في معرض خاص بها".

وكانت أمانة بغداد قد اتهمت، في ٢٥ آذار الماضي، الأردن بإنكار حيازته سيارات تعود لملوك العراق أخذها لأغراض الصيانة إبان حرب الخليج الأولى، وفيما طالبت الحكومة ومجلس النواب بمفاتحة الحكومة الأردنية بهدف إعادة السيارات الملكية العراقية التي يخفيها الأردن، كشفت أنها شكلت لجنة لصيانة السيارات التاريخية التي لديها.

وسبق أن ذكرت أمانة بغداد أن هناك سيارات شُحنت إلى الأردن لصيانتها وإصلاحها في أواسط الثمانينات، ومنها ثلاث سيارات تعود إلى الأسرة المالكة، بينها سيارة للملك فيصل الثاني، وأخرى للأمير عبد الاله، وكانت بحاجة إلى صيانة، وعندما زار العراق ملك الأردن الراحل الحسين بن طلال، ابن عم الملك فيصل الثاني ، وطرحت أمامه هذه المشكلة، أبدى على الفور استعداده لإصلاح السيارات الثلاث بعد شحنها إلى الأردن، لكن هذه السيارات لم تتم إعادتها إلى العراق.

وتوجد لدى أمانة بغداد سيارات يعود تاريخ صنعها إلى عام ١٩٣٠ ـ ١٩٣٢، وهي من ضمن مجموعة ممتلكات العائلة المالكة، حيث ارتأت أمانة بغداد، عند تأسيس متنزه الزوراء الكائن في الكرخ عام ١٩٧٠، أن تنشئ جناحاً خاصاً بتلك السيارات، وأضيفت لها سيارات قديمة تم شراؤها، ووضعت في جناح ضخم افتتح مع افتتاح المتنزه في عام ١٩٧٠، وظل هذا الجناح حتى مطلع الثمانينات عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، حيث قامت الأمانة برفع السيارات ونقلها إلى مكان أمين على شكل سرداب، وبقيت فيه هذه السيارات منذ تلك الفترة إلى يومنا الحاضر.

وتضم السيارات نوعيات نادرة، من بينها مرسيدس موديل ١٩٣٢، مصنوعة بشكل خاص، هي واحدة من ست سيارات صنعها مستشار ألمانيا النازية أدولف هتلر، وأهداها إلى بعض الشخصيات من بينهم ملك العراق آنذاك الملك غازي، وهي ما زالت برونقها، وأثاثها وطلائها وصالحة للاستعمال، ما دفع شركة مرسيدس المصنعة الى مفاتحة الحكومة العراقية وأمانة بغداد أكثر من مرة لكي تسترجعها، أو تشتريها بأغلى الأثمان، أو تستبدلها بعدة سيارات حديثة الصنع، وفق تصريحات لمسؤولين في الامانة الذين يؤكدون أن عدد السيارات الموجودة الآن هي ١٣ سيارة، بالإضافة إلى السيارات النادرة، فضلاً عن عربتين تجرهما الخيول تشبهان عربات ملكة بريطانيا إليزابيث، وهما مصنعتان في لندن، وعليهما التاج الملكي الهاشمي العراقي المطلي بالذهب، ومازال محتفظاً برونقه ولمعانه، كما توجد ثلاث سيارات للعائلة الهاشمية المالكة آنذاك قبيل سقوطها عام ١٩٥٨ بتأسيس الجمهورية العراقية.

محافظ الناصرية: الموازنة لا تكفي

المدى / ذي قار

قال محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن ان حصة المحافظة من الموازنة الحالية غير كافية، مشيرا إلى ان مركز المحافظة يحتاج الى أموال طائلة جدا.

وأضاف الحسن في مقابلة صحفية ان هناك قيودا وعوائق روتينية تحد من قدرة المحافظة على تنفيذ المشاريع التي تهم حياة المواطنين.

وطالب الحسن بتقليص عدد أعضاء مجالس المحافظات إذا أريد لها ان تخطو خطوات جيدة ومثمرة.

– واكد ان المحافظة استطاعت خلال السنتين الماضيتين إن تنفق كل ما لدينا من الموازنة على مشاريعنا التي فتحناها في العام الماضي والمشاريع لهذا العام وهي ثلاثة وعشرون مشروعا استراتيجيا للعام الماضي ٢٠١٠ ومائة وتسعة وخمسون مشروعا لموازنة ٢٠١١ . واعتقد أنها لا تكفي إذا أردنا إن تكون المحافظة بثوب جديد. مركز المحافظة يحتاج الى أموال طائلة جدا. في الجانب الآخر فأن الاستثمار يخطو خطوات وليدة لا تلبي الحاجة بسبب وجود قيود وعوائق بيننا وبين الوزارات. وهذا يعني إننا إذا أردنا قطعة ارض فستواجهنا مشكلة كبيرة وروتين كبير وصعب يمنعنا من تنفيذ المشاريع. لدينا مشروع سكني منذ أكثر من سنة وما زال معطلا، وهو مشروع حديث يمكن إن يخلق حيا حضاريا حديثا في محافظة ذي قار. نحن بحاجة الى تخصيصات أخرى لان الموازنة لا تكفي إطلاقا للحاجة وتوجد مدن تحتاج الى موارد كبيرة لنهوض بها.

مضيفا في العام الماضي عملنا على مشاريع استراتيجية منها مشاريع متكاملة تضم خطوط المجاري والكهرباء والماء والاتصالات في مناطق فقيرة وبائسة تقع في محيط مركز المحافظة مثل الشطرة والرفاعي وسوق الشيوخ والفهود وهذا العام الحالي نستكمل كل الوحدات الإدارية الموجودة في المحافظة.

خمسة وزراء خدميون يعدون بزيارات ميدانية الى واسط

الكوت / متابعة المدى

وعد وزراء البلديات والعمل والشؤون الاجتماعية والاسكان والاعمار والموارد المائية بزيارات ميدانية الى محافظة واسط من اجل تعزيز اواصر العمل والتواصل المستمر بين اعضاء مجلس المحافظة والوزارات العراقية.

وقال مصدر في المجلس امس الخميس:"ان الزيارات المتبادلة قام رئيس اللجنة القانونية في مجلس المحافظة منتظر النعماني برفقة رئيس لجنة المتابعة علي كريم ومعاون المحافظ للشؤون الثقافية حميد جاسم وقائممقام قضاء الكوت عادل حمزة الزركاني الى وزراء البلديات والاشغال العامة والعمل والشؤون الاجتماعية والموارد المائية والاسكان والاعمار وعدد من اعضاء مجلس النواب العراقي وتم خلالها التباحث بآلية سبل الارتقاء بالواقع الخدمي في المحافظة نحو الافضل".

واضاف المصدر"ان هذه الزيارة تأتي من اجل اطلاع الوزراء على واقع العمل في محافظة واسط وبيان اهم المتطلبات في الجوانب الخدمية والاعمار والزراعة وشؤون المواطنين وقد طالبنا الوزراء بضرورة القيام بزيارات ميدانية الى المحافظة للاطلاع على مشاريع العمل والتعرف على المشاكل والمعوقات التي يعيشها المواطن في محافظة واسط عن كثب وتشخيص مكان الخلل والتلكؤ الذي يعتري المشاريع في الوزارات المذكورة، مشيرا الى"ان الوفد قد طالب بضرورة اجراء الزيارات الميدانية من قبلهم او ممثليهم للمحافظة والذين بدورهم وعدوا للقيام بذلك في الفترات اللاحقة.

تصنيع الحبوب تقوم بحملة تفتيشية على وكلاء الطحين والناقلين لمنع حالات التلاعب

بغداد / المدى

..اعلنت الشركة العامة لتصنيع الحبوب في وزارة التجارة قيامها بحملة تفتيشية على وكلاء الطحين والناقلين تستهدف منع حالات التلاعب التي قد تحصل في نوعيات الطحين المنتج في المطاحن لصالح البطاقة التموينية كاستبدال الطحين أو عدم إيصاله إلى الوكلاء.

وقال مدير عام الشركة المهندس محمد علي مصطفى في تصريحات صحفية بأن هذه الحملة تنفذ من قبل لجان تضم عدداً من مدراء الأقسام وكادر متخصص من الرقباء والفنيين وفاحصي المختبر حيث تقوم بسحب كشوفات التجهيز من المطاحن تتضمن أسماء الوكلاء وأرقام السيارات التي تنقل الطحين إلى الوكلاء ومتابعة الكميات المستلمة لدى الوكلاء وجردها إضافة إلى سحب نماذج من الطحين المجهز وفحصه مختبرياً لمطابقته مع الطحين المنتج في المطحنة وفي حال رصد حالات تلاعب من قبل المطحنة أو الناقل أو الوكيل يتم اتخاذ إجراءات سريعة منها سحب باجات السيارة التي قامت بنقل الطحين ومنعها من الدخول إلى أي مطحنة مستقبلاً إضافة إلى عقوبات بحق متعهد النقل حسب بنود عقد نقل الطحين تصل أحيانا إلى فسخ العقد أو الغرامة.

وزارة العلوم والتكنولوجيا تعمل على ابتكار منظومات لإنتاج الوقود الحيوي

بغداد / المدى

يعمل باحثو قسم التقانات الإحيائية البيئية . مركز تكنولوجيا معالجة الملوثات في دائرة بحوث وتكنولوجيا البيئة والمياه على مشروع ريادي لإنتاج الوقود الحيوي بأنواعه المتعددة .

وقال مدير القسم صلاح هادي خلف ان ذلك يتم بالاستفادة من تحلل المخلفات العضوية الملوثة للبيئة لإنتاج الغاز الحيوي و غاز الهيدروجين الحيوي والايثانول بعد ابتكارهم منظومات ريادية نفذت بطرق مبتكرة ،بالإمكانات الذاتية المتوفرة في المختبرات وان المواد الداخلة في الإنتاج تمتاز بتوفرها محليا ورخيصة الثمن كما انها تعد مواد ملوثة للبيئة .

وبين خلف إن الوقود الحيوي هي طاقة مستديمة ومستمدة من الكائنات الحية المجهرية او النباتية وهي من الطاقات المتجددة على خلاف الموارد الطبيعية الأخرى كالنفط والفحم والوقود النووي وغيرها .

واشار الى ان بعض الدول خطت مراحل متقدمة في هذا المجال حيث قامت بزراعة النباتات لاستخدامها خصيصا في مجال انتاج الوقود الحيوي كزراعة فول الصويا والذرة في الولايات المتحدة وقصب السكر في البرازيل .

واوضح ان الحصول على الوقود الحيوي يتم من خلال التحلل البايلوجي للمزروعات والفضلات وبقايا الحيوانات ومياه المجاري ومخلفات الأغذية بعد معالجتها مختبريا واستخلاص الغاز الحيوي عن طريق التحلل الميكروبي الهوائي واللاهوائي .

وأضاف إن الوقود الحيوي بطبيعته صديقا للبيئة ولا توجد مخاطر بيئية من استخدامه، فقصب السكر ومخلفاته بعد إنتاج السكر يمكن استخدامه كوقود وعلف ومواد بناء وتستخدم بعض المصانع المخلفات كمصدر للطاقة لتوفير الحرارة اللازمة خلال عملية انتاج السكر وهكذا أصبحت الزراعة منتجة للغذاء ومنتجة للطاقة الكهربائية عبر محطات صناعية تعتمد في عملها على الاحتراق والتوليد

لجنة نيابية : الانتماء إلى نقابة الصحفيين يعيق اقرار قانون حماية الصحفين

بغداد /آكانيوز

اكد رئيس لجنة الثقافة والاعلام النيابية امس الخميس ، إن العائق امام اقرار قانون حماية الصحفيين المادة الثالثة فيه التي تنص على الزام الوسط الاعلامي بالانتماء إلى نقابة الصحفيين العراقيين.

وقال علي الشلاه لوكالة آكانيوز إن" المادة ثالثاً في مسودة قانون حماية الصحفيين العائق الرئيس امام اقرار قانون حماية الصحفيين العراقيين لانها تتعارض مع نص الدستور الذي يمنع الزام المواطنين بالانتماء الى جمعية او نقابة او حزب".

واشار إلى أن" من المؤاخذات على قانون حماية الصحفيين انه قانون حقوق ولايعطي اهمية للمواطنين والدولة في حال قام الصحفي بالتشهير والقذف ضدهم".

وأضاف ان" لجنة الثقافة والأعلام في مجلس النواب تعمل على اجراء ندوات مفتوحة مع الصحفيين للوصول إلى نتائج نهائية بشأن قانون حماية الصحفيين ".

ويرفض عدد كبير من الصحفيين والإعلاميين قانون حماية الصحفيين معتبرين انه يشمل فئة واحدة وانه يخرق الدستور العراقي.

وطالب عدد من الصحفيين المشاركين في الندوة الحوارية إجراء التعديلات على مواد القانون ومنها تضمين الديباجة إلى الفقرة (ب) من المادة ٣٨ من الدستور وتعديل نسبة العجز إلى ٣٠٪ بدلا من ٥٠٪، فضلا عن إلغاء كلمة (جريمة) لتحل محلها كلمة (تهمة)، كون القانون يجرم الصحفي قبل ان توجه له التهمة.

وتنص الفقرة (ب) من المادة ٣٨ من الدستور العراقي"(تكفل الدول حق حرية الصحافة والإعلام والإعلان والنشر).

ويعاني الصحفيون العراقيون مما يسمونه "مضايقات" وضغوطات" من قبل الجهات الحكومية في العراق، بسبب كشفهم أو انتقادهم لسلبيات في عملها، مما يجعلهم عرضة للمساءلة القانونية في ظل غياب قانون لحمايتهم الذي فشل مجلس النواب العراقي السابق في إقراره بسبب الخلافات السياسية على بعض فقراته.

وقرأ مجلس النواب العراقي في ٢٧ من الشهر الماضي مشروع قانون حماية الصحفيين الذي قدمته لجنة الثقافة والإعلام في المجلس.

ويتعرض الصحفيون والعاملون معهم في العراق لهجمات متتالية منذ الحرب التي قادتها واشنطن في البلاد عام ٢٠٠٣، حيث قتل نحو ٢٤٧ صحفيا عراقيا وأجنبيا من العاملين في المجال الإعلامي، منهم ١٣٧ صحفياً قتلوا بسبب عملهم الصحفي و ٥٢ فنيا ومساعدا إعلاميا.

واختطف ٦٤ صحفياً ومساعداً إعلاميا قتل اغلبهم، ومازال ١٤ منهم في عداد المفقودين، حسب إحصائيات لمرصد الحريات الصحفية في العراق